# ماذا نريد من شركة النفط

إلى القارىء العزيز . . .

فى هذا الوقت العصيب الذى تتطلع فيه الأمم إلى المكان اللائق بها بين الأمم المتقدمة علمياً واقتصادياً وثقافياً ، تتكون لدى الأفراد أفكار وآراء بما يريدون أن تكون عليه بلادهم . . وبنشر آرائهم وأفكارهم هذه ، وإظهارها ، يكون ولاة الأمور على بينة منها مما قد يساعد على أخذ الصالح المفيد منها وتطبيقه فى تحسين طرق العلاج لحل جميع المشاكل التى يلتفتون إليها الأنظار .

والأمة العربية من هذه الأمم التى أخذت تشعر بكيانها — اليوم — وتحاول الوصول إلى ما وصلت إليه بقية الأمم الراقية الحية ؛ ولا شك أننا نحن الكويتيين جزء من هذه الأمة ذات التاريخ المجيد ، والحضارة العظيمة ، ولا شك أيضاً أن كل عمل نحاول به رفع مستوى الكويت يعتبر خدمة عامة للأمة العربية ؛ لهذا رأت ( البعثة ) أن تنشر سلسلة من المقالات تحت عنوان ( ماذا نريد . . . ) وقد افتتح الزميل عبد الرزاق الخالد هذه السلسلة ببحث تحت هذا العنوان . ونأمل أن نتناول فى أبحاثنا القادمة ، جميع المرافق الحيوية ، لا سيما الدوائر الحكومية فى البلاد ، كإدارة المعارف و ( البلدية ) و ( الصحة ) مثلا وغيرها وغيرها . . لنبين ما نريده منها من إصلاحات شاملة . . وتأمل ( البعثة ) أن يوافيها قراؤها الكرام ببحوثهم وأفكارهم التى تساعد وطننا العزيز على التقدم والرقى ، وإصلاح مختلف المناحى التى قد تؤخر سيره فى هذا المضمار . .

« البعثة »

كلنا نعلم أن شركة الزيت الكويتية قد أنشئت منذ أكثر من خمسة عشر عاماً . وقد قامت بالتنقيب فى عدة مناطق فى الكويت ، كبحرة وكاظمة والبرقان . وقد صادفها التوفيق فنجحت بسرعة فى اكتشاف المنابع الرئيسية للبترول ، ولم تتحمل من النفقات الباهظة ما تحملتها غيرها من شركات النفط فى العالم ، فوفرت تلك الخسائر العظيمة التى تتحملها عادة شركات الزيت نتيجة للمخاطرة فى استخدام رؤوس أموالها على أشياء فى سد الغيب ، فهى فى هذه الحالة تحقق أرباحاً طائلة لا تحققها أى شركة أخرى فى العالم ، كما أنها لم تدفع فى أول الأمر بدل تنقيب ، أى شىء يذكر .

وقد حصلت على عدة امتيازات كعدم أخذ ضريبة (جمركية) على وارداتها ، وهى كما تعلمون تصل إلى أرقام خيالية ، فربما عادلت الضريبة ( الجمركية ) المستحقة عليها كل الضرائب ( الجمركية ) التى تُستحق على تجار الكويت جميعهم . فهذا الإعفاء قد أتاح لها مصدراً من الأرباح كبيراً بالنسبة لبلد صغير كالكويت ، كان كل اعتمادها على ( الجمرك ) فى ميزانيتها .

والامتياز الثانى وإن لم يكن منصوصاً عليه ، وإنما هو حاصل فعلا ، وتستفيد منه الشركة فائدة كبرى ، ألا وهو رخص الأيدى العاملة وعدم وضع قيود على الشركة بالنسبة لاستخدام الكويتيين لديها ، فلم يكلفها إنشاء مساكن لهم إلا النزر اليسير ، فقد كانت مساكن العمال الأجانب قصوراً بالنسبة لمساكن العمال الكويتيين . وأعتقد أن الشركة تعلم أن نسبة إنتاج العامل الكويتى الغير مُدَرَّب أكبر من نسبة إنتاج العامل الأجنبى الغير مدرب . فجميع آبارها الأولى التى اكتشفتها فى (البرقان) كانت على أكتاف العمال الكويتيين ، ومع ذلك لا تزال أجورهم أقل من النسبة التى كانوا يتقاضونها فى أول الأمر فلم تزد أجورهم الحقيقية ، بل نقصت عما كانت عليه قبل الحرب ، وفى الأيام الأولى منها .

أما الامتياز الثالث وهو كسابقه لم يُنَصَّ عليه فى عقد وإن كانت تستفيد منه أيضا استفادة تامة ، ألا وهو صغر رقعة الكويت ، فلم يكلفها نقل أدواتها وموادها من الموانى إلى منطقة العمل أى شىء يذكر ، إذا قيس بالنسبة لآبار إيران أو العراق التى فى ( كركوك ) و ( الموصل ) مثلا

أما الرابع وأكثرها تأثيراً فى الدخل المباشر ، ألا وهو رسم الإنتاج الضئيل الذى لا يكاد يذكر بالنسبة إلى باقى

امتيازات العالم ، فخمس « شلنات » وثلاث « بنسات » لو ذكرتها لأى إنسان عاقل لضحك منك وسخر من بلدك التى تقبل هذا الوضع فى هذه الأوقات العصيبة التى ارتفعت فيها الأسعار زيادة على ٥٠٠٪ . ولكن مما يخفف الألم أن سمو الأمير يُجرى الآن مفاوضات مع الشركة في صدد هذه المسألة[1] .

لقد ذكرت كل هذه الامتيازات التى تحصل عليها الشركة ، وهى جزء من كُلٍّ يعجز القلم عن حصره ، لأبين للقارئ أن ما نريده من الشركة ليس إلا النزر اليسير بالنسبة لما تحققه من أرباح .

أما ما نريده من الشركة ، فهو أولا أن تنظر فى تعديل أجور العمال الكويتيين الذين لديها ، والذين أفنوا شبابهم فى خدمتها ، فتعوضهم خيراً عما بذلوه فى سبيل خدمتها .

ثانياً : أن تنظر فى مبلغ التعويض الذى تدفعه لهم نتيجة لإصابات العمل ، فإذا فقد عامل حياته فى سبيلها فليس من العدل أن يُبخس حقه ، وتُعوض عائلته كما يُعوَّض الذى يُقتل خطأً نتيجة لحوادث السيارات مثلا ، فمبلغ أربعة آلاف روبية ليست بالشىء الذى يذكر بالنسبة لعائلته ، مع العلم أن أصغر عائلة عامل من عمال الكويت ، لاتقل عن ستة أشخاص بما فيهم الأطفال والعجائز .

ثالثاً : تعبيد الطرق فى الكويت ، وهى كما نعلم لا تزيد عن خمسمائة ميل ، سوف تصبح كلها فى مصلحة الشركة ، فالطرق التى يجب تعبيدها فى الكويت لاتزيد عن ثمانية طرق رئيسية ، أحدها من الكويت إلى الجهرة والثانى من الجهرة إلى سفوان ، والثالث من الكويت إلى الشعيبة ماراً بحولى والرميثية والنجفة والمسيلة والفنطاس وباقى قرى القصور . والرابع من الكويت ماراً بالساحل ويلتقى بطريق القصور عند المسيلة . وقد عددت هذه الطرق على سبيل المثال ، لاعلى سبيل الحصر .

رابعاً : مساعدة دائرة المعارف فى انشاء مدرسة صناعية فنية عالية ، تكون وسطاً بين الدراسة الثانوية والجامعية ، فتمد دائرة المعارف بالآلات اللازمة لهذه المدرسة ، فتساعد الكويت على إنشاء جيل لديه إلمام بالصناعة التى هى عصب الأمم فى عصرنا الحاضر — عصر الذرة — كما يسمى ، لتفاعل عناصره بعضها ببعض ، الأمر الذى يجدر بنا ألا نستغنى عن فرع من فروع العلم ، فكل فرع مكمل للآخر .

خامساً : العمل على رفع مستوى عمالها وقراها التى أنشأتها ، فتيسر لعمالها الملاعب الرياضية ، والوجبات الصحية الرخيصة الثمن ، وتهيئ المدارس لتعليم أبنائهم فتنشئ المدرسة وتسلمها لدائرة معارف الكويت ، وهى تتكفل بالباقى .

سادساً : أن تدفع رسوم الإنتاج ( بالدولار ) لكى يكون لدينا نقد نستطيع أن نتصرف به بسهولة ويسر ، ونسد النقص الذى لدينا فى الأدوات والآلات التى يصعب الحصول عليها من غير ( الدولار ) ، فنحن لانطلب معروفاً من الشركة وإنما نطلب حقاً واضحاً .

سابعاً : أن توافق الشركة على طلبات صاحب السمو أمير الكويت ، فليس لديها ما يعفيها من عدم الموافقة ، إلا أن تزيد أرباحها على حساب أهالى الكويت الطيبين ، الذين ساعدوها فى أحرج أوقاتها ، ومدوها بشبابهم ولم ينبسوا ببنت شفة .

عبد الرزاق خالد الزيد

---

(١) فى مكان مامن هذا العدد ذكر عن الاتفاقية التى تمت بين سمو الأمير وبين الشركة .